اعتبارا من اليوم ولمدة ١٠ أيام:

بدء العد الفعلي للسكان والمساكن ٢٠٠٤م

استطلاع/حمدي دوبلة - أحمد الطيار

□ .. وجهت اللجنة العليا للتعداد برئاسة الاخ أحمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة رسالة مفتوحة إلى أرباب الأسر في عموم المحافظات توضح فيها أهمية الاسهام الفاعل من قبل المواطنين في إنجاح التعداد والادلاء بالبيانات الصحيحة للعدادين أثناء تنفيذهم عملهم الميداني خلال الفترة من اليوم ١٧ ديسمبر وحتى ٢٦ من نفس الشهر وتضيف الرسالة المفتوحة بأن من يسلم هذه الرسالة إلى المواطنين هو مسجل التعداد وهو الذي يشرف على أعمال العدادين في المكان الذي يقع فيه مسكن الأسرة وسوف يلي ذلك زيارة شخص آخر هو العداد ابتداء من اليوم ولمدة ١٠ أيام وسوف تستغرق تلك الزيارة حوالي ٢٠ دقيقة يقوم العداد خلالها بتوجيه الاسئلة عن المساكن والأسرة وعن كل فرد فيها ومن ثم كتابة الاجابات في الاستمارات المخصصة لذلك وتوضح اللجنة العليا للتعداد في رسالتها بأن العداد مكلف رسميا بزيارة الأسرة وجمع البيانات المطلوبة وهو يحمل بطاقة خاصة تثبت ذلك ومن حق أي مواطن التحقق من هويته قبل الاجابة على أي سؤال .. كما أن العداد يساهم مع آلاف من زملائه في تنفيذ مشروع وطني تسعى الدولة من ورائه إلى توفير البيانات الاحصائية عن السكان والمساكن والمنشآت ولهذا فإن تسهيل مهمة العداد باعطائه البيانات الصحيحة بدون زيادة أو نقصان تعتبر في حد ذاتها مساهمة ايجابية في انجاح هذا المشروع الوطني الكبير .. كما أن البيانات التي سيتم جمعها لن تستخدم لغير الاغراض الاحصائية .. كما أنه لن يطلع عليها أي فرد من غير العاملين في التعداد وهذه السرية حق مكفول بناء على قانون الاحصاء رقم ٢٨ لعام ٩٥م الذي نص على عقوبات شديدة بكل من يخل بسرية البيانات الفردية.

■ أحمد صوفان

■ د/ امين محيي الدين

■ د. قائد العميثلي

وتؤكد الرسالة على أن التعاون مع العداد خلال أيام العد العشرة سيكون عنصرا مهما في تمكينه من تحقيق معدلات الانجاز اليومي المطلوبة، فالعداد مكلف بزيارة عدد محدد من الأسر يوميا ويتطلب ذلك منه أن يعمل تقريبا ساعات النهار ولهذا فإن زيارته قد تقع في وقت ربما ترون أنه غير مناسب لكم كان يكون لديكم ضيوف وقت الزيارة أو أن يأتي العداد وقت الراحة والاسترخاء اليومية وكل ما هو مطلوب في هذه الحالة أن لا يضطر العداد للعودة اليكم في وقت آخر لأن ذلك يحمله عبئا إضافيا كما أن العداد قد يأتي في وقت لايكون فيه رب الأسرة بالذات متواجدا في السكن وفي هذه الحالة يقوم العداد بأخذ البيانات من أي فرد في الأسرة شريطة أن يكون بالغا راشدا وملما بالبيانات عن جميع أفراد الأسرة فهنا يجب أن يقوم رب الأسرة بتكليف أحد أفراد أسرته لينوب عنه للادلاء بالبيانات في حالة غيابه عند زيارة العداد.

مع شروق صباح اليوم الجمعة تكون ليلة امس الخميس ١٦ ديسمبر قد تشبثت كليلة للاسناد الزمني للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م واصبح العمل الميداني اللاحق الذي سيبدأ من الساعة الثامنة صباحاً معتمدا عليها ويستند في عملية العد للسكان والمساكن عليها.

في هذا الاستطلاع نتابع انطلاق مرحلة العد النهائية على أرض الوطن والتي يقوم بها على مدار العشرة الأيام القادمة جيش جرار من أكثر من ٤٢ ألف عداد وعدادة وهبوا أنفسهم لانجاز هذا العمل الوطني الكبير ومع التفاصيل.

زمن مرجعي

● يوضح الاخ فارس الجهمي معاون مدير التعداد للتقييم والمتابعة أن ليلة الاسناد الزمني هي مرجعية لابد منها لأعمال أي تعداد سكاني وهي قاعدة يعتمد عليها علميا وعمليا عند تنفيذ التعدادات في كافة أنحاء العالم.

ويضيف الاخ الجهمي أن هذه الليلة مهمة جداً لأن من القضايا الأساسية عند اجراء أي تعداد تحديث الوقت المناسب من السنة التي ينبغي التعداد فيها وبالتالي ضرورة اختيار التوقيت للتعداد بتغطية زمنية محددة يتم عد كل شخص ومسكن وفقا للتغطية الزمنية المحددة كمرجع.

ويضيف أن الزمن المرجعي للتعداد عادة هو منتصف الليل في بداية يوم التعداد وتسمى ليلة الاسناد الزمني للتعداد كسمة أساسية للتعداد مضيفا أن تحديد وقت وتاريخ التعداد ينبغي اعتماده في نفس الوقت للتعداد الاسبق بما من شأنه تعزيز قابلية البيانات للمقارنة وسهولة التحليل، ويتم عد كل شخص حي في الزمن المرجعي للتعداد أو (ليلة الاسناد) بما في ذلك الأفراد حديثي الولادة والتي كانت ولادتهم قبل منتصف ليلة الاسناد وكذلك الأفراد المتوفين الذين كانت وفاتهم بعد ليلة الاسناد الزمني للتعداد.

ويشير الاخ الجهمي إلى أهمية هذه الليلة واستخدامها كمرجع حيث أن الأفراد سيعدون ويدونون في السجلات من خلال الاماكن التي تواجدوا فيها هذه الليلة فيجب على الأسرة أن تتذكر الأفراد الذين كانوا متواجدين معهم فيها والإدلاء ببياناتهم عند زيارة العدادين لهم اليوم الجمعة وحتى مدة عشرة أيام.

الإطار القانوني

● للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م أساس ثانوي يستند عليه في عملية التنفيذ نظرا لما لعملية التعدادات السكانية المبرمجة سلفا من أهمية بالغة في تحديث قاعدة البيانات والمعلومات التي تتطلبها معظم الدول النامية والمتقدمة على السواء لإعداد وتنفيذ برامجها وخططها الاقتصادية والتنموية.

ويؤكد الاخ الدكتور قائد عائض العميثلي رئيس المكتب الفني للجهاز المركزي للاحصاء معاون مدير التعداد للشؤون المالية والادارية أن بلادنا حرصت على التمسك باستراتيجية تحديد قاعدة بياناتها ومعلوماتها الاحصائية في هذا الجانب من خلال القيام بتنفيذ هذا التعداد حسب موعده الزمني.

والذي يتزامن بحكم ما شهدته الساحة اليمنية من تطورات وتحولات سكانية وديموغرافية خلال فترة العشر السنوات الماضية والتي اعقبت تعداد عام ٩٤م وهي الفترة الماضية التي تقف أيضا مع معظم برامج التعدادات السكانية في الكثير من دول العالم.

ويشرح الدكتور العميثلي الخطوات التي حرص الجهاز المركزي للاحصاء على ضرورة تحضيرها وإعدادها لانجاح التعداد خلال مختلف مراحله لتحقيق أهدافه المرجوة فيقول: بالاستناد إلى قانون الاحصاء رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٥م وإلى اللوائح الرسمية التي تنظم مهام ومسؤوليات الجهاز بالاضافة إلى جملة القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد ورئيس الجهاز المركزي للاحصاء نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد مدير التعداد فكلها تمثل الأساس القانوني والتنظيمي لتنفيذ هذا التعداد التي تقتضي تولي الجهاز مسؤولية ومهام عملية التعداد بمختلف مراحله.

ويضيف الدكتور العميثلي: إن الإطار القانوني للتعداد يحدد العلاقة بين مؤسسات الدولة بكافة مستوياتها المركزية والمحلية والمواطنين ودور كل منهم في عملية التعداد باعتبار الجميع معني بتنفيذ التعداد وضرورة انجاحه.

كما أنها تنظم أيضا وفي نفس الإطار الاختصاصات والمسؤوليات الجماعية للجان والهيئات التعدادية بكافة مستوياتها المركزية والمحلية والشخصية المناطة بالأفراد.

حماية

● الأطر القانونية والمؤسسية للتعداد تحرم استخدام اي بيانات أو معلومات تعدادية لاغراض مخالفة لأهداف التعداد سواء من قبل الحكومة أو الأفراد.

كما يشير الدكتور العميثلي إلى قانون الاحصاء رقم ٢٨ لسنة ٩٥م في مادتيه الخامسة والسادسة حيث ينصان على أن جميع البيانات الخاصة بالمكلفين والتي تتعلق بالتعداد وبالمسوح الشاملة سرية ولايجوز نشرها ويحظر الاطلاع عليها كما تستخدم البيانات والمعلومات التي يحصل عليها الجهاز لأغراض تنفيذ مهامه الاحصائية ويحظر استخدامها أو الاستناد عليها لترتيب عبء مالي أو دليل في جريمة أو لأي تصرف قانوني آخر ويجوز استخدامها كبينة ضد من قدم معلومات غير صحيحة.

القرارات

● لتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م صدر عدد من القرارات الجمهورية والوزارية المنظمة لتنفيذ عملية التعداد منها القرارات الجمهورية وأولها القرار الجمهوري رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢م بشأن اجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م في الجمهورية اليمنية ثم القرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٣م بشأن تعديل المادتين (٢ و٥) من القرار الجمهوري رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢م بشأن اجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م في الجمهورية اليمنية وأخيرا القرار الجمهوري رقم ١٩٤ بشأن تحديد ليلة الاسناد الزمني للتعداد والذي صدر الاثنين الماضي ١٣ / ١٢ / ٢٠٠٤م ونص في مادته الأولى على تحديد ليلة الاسناد الزمني للتعداد العام للسكان والمشاكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م في الجمهورية اليمنية بمنتصف ليلة الخميس ١٦ ديسمبر الجاري ٢٠٠٤م فيما كانت مادته الثانية محذرة من أن الإدلاء بالبيانات غير الصحيحة يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون.

وهناك قرارات مجلس الوزراء رقم ٢٧٩ للعام ٢٠٠٢م بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م وقرار مجلس رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٣م بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٩م لعام ٢٠٠٢م الخاص بتشكيل اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م.

ثم هناك قرارات نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد بشأن تشكيل اللجنة الفنية للتعداد وقراراته بشأن تشكيل الهيكل الوظيفي القيادي للتعداد.

وقرارات رئيس الجهاز المركزي للاحصاء نائب رئيس اللجنة العليا مدير التعداد بشأن تشكيل اللجان الفنية والمالية والادارية المساعدة للتعداد.

أهداف

● للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م أهداف عظيمة يسعى لتحقيقها لصالح الوطن ويعد الهدف الأسمى هو توفير بيانات دقيقة وشاملة عن حجم السكان والمساكن والمنشآت وعن الظواهر والخصائص المرتبطة بها لتاسيس قاعدة معلومات شاملة عن البلاد من خلال معرفة حجم السكان ومعدل النمو واتجاهاته ومعدلات الزيادة الطبيعية والتوزيع الكلي والنوعي والعمري والجغرافي لسكان الجمهورية وكذا الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للأفراد في مختلف التقسيمات الادارية على مستوى المحافظات والمديريات في الحضر والريف والتعرف على حجم حركة السكان والقوى العاملة بين المحافظات وقياس معدلات الهجرة الداخلية وخصائصها واهم مؤشرات الهجرة الخارجية وتوفير قواعد بيانات عن الفئات الاجتماعية الخاصة التي تساعد في اجراء دراسات متعمقة حول هذه الفئات لوضع استراتيجيات وسياسات لتحسين أوضاعها المعيشية والصحية والتعليمية وتحديث الإطار العام للمباني والمساكن والأسر وإطار المنشآت والأطر الاحصائية النوعية التي تستخدم عند اجراء البحوث والمسوحات الاحصائية المتخصصة بالعينة لتوفير البيانات الأساسية اللازمة لتطوير العمل الاحصائي وتحديث المؤشرات.

ويقول الدكتور أمين محمد محيي الدين رئيس الجهاز مدير التعداد أن التعداد العام ٢٠٠٤م سيوفر قواعد بيانات عن التعداد العام ٢٠٠٤م وقواعد بيانات عن المباني والمساكن والمنشآت تمكن من وضع استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية والريفية وتخطيط المدن وتوزيع الخدمات كما أنها ستوفر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية والمؤشرات اللازمة لمتطلبات الخطة التنموية والاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ م وتحديث قواعد البيانات والمؤشرات الاحصائية التي تمكن الجهات المختصة من تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر وتحقيق أهداف التنمية الألفية وتوفير قواعد البيانات الاحصائية الحديثة التي تساعد على تحديث الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها وقياس ما حققته خلال الفترة من ٩٤ - ٢٠٠٤م وتوفير قواعد البيانات الاحصائية الاساسية التي ستساعد الجهات المختصة في اجراءات تعزيز السجل المدني وتعميم الرقم الوطني للسكان.

العمل الميداني

● المرحلة الحالية من مراحل التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م تسمى مرحلة العد النهائي وهي المرحلة الأخيرة في سلسلة مراحل التعداد الذي بدأ الاعداد والتحضير له منذ عامين، حيث سيقوم كل عداد بعد الانتهاء من تدريبه والذي انتهى اسم الأول واستلامه مستلزمات العمل ووصوله إلى منطقة العد المحددة له كمنطقة عمل بزيارة جميع الاسر المتواجدة في منطقة عمله ابتداء من اليوم.

حيث سيقوم باستيفاء البيانات المطلوبة عن كل فرد من أفرادها في سجلات التعداد المسلمة له وذلك خلال الفترة من ١٧-٢٧ ديسمبر الجاري.

ويشرح الاخ أحمد عبدالله الكبسي معاون مدير التعداد للعمليات الميدانية مكان وشمول عملية العد بالقول: تشمل عملية عد السكان جميع الاسر وافرادها الاحياء يمنيين وغير يمنيين المتواجدين داخل الجمهورية اليمنية في منتصف ليلة الاسناد للتعداد التي كانت أمس وانتهت صباح اليوم الجمعة مع شروق النهار موضحا أن عملية العد ستشمل الأفراد اليمنيين الذين كانوا يعيشون مع الاسرة والمتواجدين منتصف ليلة الاسناد الزمني للتعداد خارج الجمهورية اليمنية بصورة مؤقته اقل من ستة أشهر أو بصورة غير مؤقته ستة أشهر فأكثر.

أسلوب العد

● يتم تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م في الجمهورية اليمنية وفقا لأسلوب العد الفعلي وبموجب هذا الاسلوب فإن كل فرد سيسجل في المكان الذي أمضى فيه فعليا منتصف ليلة الاسناد الزمني للتعداد أي ليلة الخميس لصباح الجمعة ١٦ / ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤م مع الأخذ بعين الاعتبار انه سيتم عد بعض الفئات من الافراد المتغيبين عن أسرهم منتصف ليلة الاسناد الزمني للتعداد ضمن أسرهم.

ويعتبر المسكن حسب التعريف التعدادي كما يوضح الاخ علي الجحدري معاون مدير التعداد للاطر والخرائط الوحدة الاولية للعد حيث يعتبر المسكن إطارا للوصول الى وحدة العد الاساسية وهي الاسرة التي سيتم عد كل فرد فيها.

وقد وضعت قيادة التعداد مهمة على العدادين إذ يجب عليهم زيارة كل مسكن ومنشأة مسكونة في منطقة عمله وبعد ان يستوفي المعلومات المطلوبة عن ذلك المسكن أو المنشأة المسكونه لابد له من السؤال عن عدد الاسر التي تقطن في هذا المسكن لتحديد عدد الاسر المعيشية الساكنة فيه علي أن يتم تسجيل كل أسرة في المسكن في استمارة خاصة بها ضمن سجل التعداد ويؤكد الاخ الجحدري ان كل عداد أساسي واحتياطي لديه خريطة بالمنطقة التي يعمل بها توضح له كافة الاحداثيات على أرض الواقع وتم تجهيز كل خرائط المناطق التعدادية والأقسام والقطاعات في قطاع الخرائط بالجهاز واسقاطها على التجهيز الآلي لهذه المواقع.

منطقة العد

● تعرف منطقة العد بانها نطاق العمل المخصص للعداد ويتفاوت عدد الأسر في منطقة العد ويزيد أو يقل في حالات خاصة تبعا للطبيعة الجغرافية لمنطقة العد وتختلف منطقة العد في كل من الحضر والريف ففي المدن الحضرية المحزمة الي بلوكات قد تشمل بلوكا أو أكثر وفي الريف ستشمل منطقة العد إحدى الحالات الآتية أما قرية بكاملها مع أو بدون محلات تابعة لها أو جزء من قرية مع أوبدون محلات تابعة لها أو أكثر من قرية مع او بدون محلات تابعة لها.

فترة العمل

● تحدد فترة العد بعشرة أيام فعلية تبدأ من صبيحة يومنا هذا الجمعة ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤م وتنتهي بنهاية يوم الاحد الموافق ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٤م.

ويقول الاخ عبداللطيف الشيباني رئيس المكتب الفني للتعداد: إن على العدادين ان يعملوا يوميا لفترة لاتقل عن عشر ساعات منها سبع ساعات في جمع البيانات ميدانيا من السكان وساعتين لمراجعة أعمالهم اليومية وتدوين البيانات اليومية المطلوبة في دفتر تقرير العداد وساعة واحدة مخصصة لمتابعة حالات الاسر المتغيبة عن مساكنها اثناء مرورهم لعدها أو المساكن الخالية والحالات الطارئة الاخرى ولايجب على العداد تغيير فترة العمل إلا عند الضرورة وبالشكل الذي يتلاءم مع ظروف السكان في المنطقة التي يعمل فيها.

وينبغي على العداد إنجاز عد جميع المساكن والاسر وأفرادها خلال الفترة المحددة واستيفاء المتوسط اليومي لعدد الاسر المطلوب انجازه كما طلب منه.

التنفيذ

● سيبدأ العدادون صباح اليوم عملهم الميداني بزيارة المبنى الذي يحمل رقم واحد في أول قرية أو اول تجمع سكني محدد لهم في مناطق عملهم التعدادية وهذه الارقام قد تم تجهيزها خلال مرحلة الترقيم والحصر السابقة في شهري يونيو ويوليو الماضيين.

وسيقوم العداد أو العدادة- كما يقول الاخ الكبسي- بطرق باب المسكن بهدوء سائلا عن رب الأسرة فإذا كان رب الاسرة غير موجود يطلب مقابلة أي فرد ذكرا كان أم انثى راشدا تعتبره الاسرة قادرا على اعطاء كافة البيانات المطلوبة عن خصائصها ليستوفي منه البيانات المطلوبة تفصيليا عن تلك الأسرة في سجل التعداد ثم ينتقل الى المسكن الذي يحمل رقم (٢) وهكذا حتى تستكمل كافة الاسر سواء كانوا في مباني كبيرة أو منازل منفردة الى ان يصل الى آخر رقم في التجمع السكاني المحدد ويقوم بوضع علامة عند الانتهاء من جمع بيانات ذلك المسكن.

التعامل الراقي

● حددت قيادة التعداد العام أصولا يجب على العدادين أن يتعاملوا بها مع الاسر أثناء عملهم الميداني وبحسب الاختبار الذي اجرته الخدمة المدنية لهؤلاء المشتغلين ومعظمهم من خريجي الجامعات فإنهم كما يقول الاخ طه الهمداني وكيل وزارة الخدمة المدنية رئيس لجنة المشتغلين للتعداد ملزمون بان يخلقوا جوا من الطمأنينة والثقة لدى أرباب الأسر الذين يتعاملون معهم لأن الحصول على بيانات وجمعها هو اتصال متبادل بين عداد كفء ومجتمع متنوع التوجهات والرغبات والاماني اضافة الى ماير بط هذا المجتمع من قيم حضارية وظروف ثقافية واجتماعية وهو مايجعل الاجابات متأثرة حتما بكل هذه المؤثرات والعوامل .

ويضيف الاخ الهمداني انه تم وضع مبادئ اساسية يجب على العداين مراعاتها عندا استيفاء البيانات حتى يستطيع التوفق في عمله والنجاح منها ان يكون متفهما لطبيعة عمله وملما بكافة التعليمات وهذه تم الاعتناء بها عبر تكثيف التدريب لهم عمليا ونظريا وان يحترم عادات وتقاليد المواطنين وكسب ثقتهم ويراعي ظروف المكان والبيئة في مظهره وخلق اتصال بما يحقق الاهداف المنشودة للتعداد.

ويتعامل بلطف مع جميع الناس ويبتعد عن الترفع او التصنع عند مخاطبتهم بسيطا في اسلوبه وكلامه.

ويشترط الاخ الهمداني ان يكون المجتمع في نفس التعاون وبنفس القدر من التفاعل مع العدادين كون العملية في جملتها تكاملية وتقود الى المصلحة العليا للوطن مهيبا بالاخوة المواطنين الادلاء بالبيانات المطلوبة دون تعقيد او استهجان او استغراب او حتى زيادة أو نقصان وان تكون الاجابة محددة على قدر الاسئلة وهو ماسيؤدي الى انجاح العمل بلا شك موضحا ان على الناس ان يتفهموا عمل العدادين وحجم العبء الملقى على عاتقهم فيجب التعاون والمشاركة من الطرفين.

مهام رئيسية

● على كافة المشتغلين بمختلف فئاتهم معرفة المهام والأعمال التي سيقومون بتنفيذها خلال مرحلة عد السكان والمساكن وذلك من خلال: أولا مشرف التعداد في المحافظة وهو المسئول الأول عن تنفيذ كافة الأعمال الفنية والإدارية والمالية للتعداد في المحافظة ككل ويتحمل المسئولية المباشرة عن تنفيذ المهام الموكلة إليه امام مدير التعداد، أما مساعد المشرف بالمحافظة فيعتبر المسئول الأول عن تنفيذ كافة الأعمال الموكلة إليه في نطاق منطقة الإشراف المحددة له ويتحمل المسؤلية المباشرة أمام مشرف التعداد بالمحافظة ومدير التعداد، ثانيا المعاون ويعتبر المسئول الأول عن تنفيذ كافة الاعمال الفنية والادارية والمالية الموكله إليه في نطاق منطقة عمله (القطاع) ويتحمل المسئولية المباشرة امام مشرف/ مساعد مشرف التعداد بالمحافظة ، ثالثا المسجل وهو المسئول الأول عن تنفيذ كافة الأعمال الفنية والادارية والمالية والموكلة إليه في نطاق منطقة عمله (القسم) ويتحمل المسئولية المباشرة أما المعاون وأخيرا العداد ويعتبر المسئول عن تنفيذ كافة الأعمال الفنية المناطة به في نطاق منطقة عمله (منطقة العد) ويتحمل المسئولية المباشرة أما المسجل.

تقسيمات تعداديه

● ومن التقسيمات التعدادية الرئيسية: المحافظة وهي الوحدة الادارية ضمن التقسيم الاداري للجمهورية اليمنية وتنقسم الجمهورية إلى (٢٠) محافظة بالإضافة الى امانة العاصمة وتتكون المحافظة من عدد من المديريات بتفاوت عددها من محافظة إلى أخرى أما المديرية : فهي الوحدة الادارية ضمن التقسيم الاداري للمحافظة وتتكون المديرية (في حالة الريف) من مجموعة من العزل يتفاوت عددها من مديرية الى أخرى ويبلغ عدد المديريات في الجمهورية (٣٣٣) مديرية وتتكون المديرية في الحضر إما من مدينة صغيرة أو مجموعة من الأحياء والحارات المتجاورة.

وهناك تقسيمات إدارية فرعية في الريف منها العزلة : وهي الوحدة الادارية ضمن التقسيم الاداري للمديرية وتتكون العزلة من مجموعة من القرى والمحلات والتوابع وقد تضم العزلة مدينة متوسطة الحجم ومجموعة من القرى والمحلات، والتوابع، وايضا القرية وهي تجمع سكاني ثابت مستقر له مسمى متعارف عليه شريطة ألا يكون مدينة أو تجمع بدو رحل (تجمع بدوي) وللقرية اسم وحدود معينة تتضمن أراضيها الزراعية ومراعيها والمحلات والتوابع إن وجدت ، وهناك المحلة وهي : تجمع سكاني ثابت مستقر يتبع أي قرية (أو مدينة) عندما ينطبق عليها أن تقع بالقرب من القرية أو المدينة ويكون الساكنون فيها من ابناء تلك القرية أو المدينة التابعة لها أو أن تقع ضمن امتداد ممتلكات أهالي هذه القرية أو المدينة ولا تفصلها عنها حدود إدارية أو ممتلكات أهالي قرية أو مدينة أخرى.

ثمة تقسيمات إدارية في المدن أولها المدينة وهي عبارة عن مراكز المحافظات ومراكز المديريات بالإضافة إلى كل تجمع سكاني حضري يبلغ عدد سكانها (٥٠٠٠) نسمة أو أكثر وثانيا الحي: وهو مسمى متعارف عليه محليا على أنه حي ويكون محدد المعالم ويكون جزءا من المدينة اما ثالثا فهي الحارة وهي مسمى متعارف عليه محليا على أنه حارة وقد تحتوي المدينة أو الحي على مجموعة من الحارات ورابعا الشارع أو الطريق وهو كل ممر يؤدي الى بعض أو كل مداخل المباني القائمة على جانبيه وقد يكون الطريق ميدانا أو شارعا أو زقاقا.

وعادة ماتستخدم التقسيمات التعدادية في أعمال التعداد وذلك لتباين حجوم التقسيمات الادارية بصورة يصعب معها تقسيم احجام الأعمال بين المشتغلين في التعداد اضافة الى ان التقسيمات الادارية محكومة بقوانين ادارية يصعب اجراء أي تغيير أو تعديل فيها إلا بقانون كما أن تعدد المسميات داخل التقسيمات الادارية يصعب من عملية تقسيم الأعمال بين المشتغلين بالتعداد علاوة على الامتدادات العمرانية التي تخرج عن نطاق التقسيمات الادارية السابقة مما يؤدي الى صعوبة ضم هذه الامتدادات العمرانية وقد لجأت الاجهزة الاحصائية في معظم الدول الى إتباع التقسيمات التعدادية لعدة اسباب منها المحافظة على التقسيمات الادارية وأيضا تقسيم حجم العمل بين المشتغلين بحيث يراعي فيها التقارب والحجوم ، وأيضا تمكين الجهات المعنية من إضافة هذه الامتدادات الى التقسيمات الادارية ومنع حدوث الإرباكات الميدانية نتيجة تداخل التقسيمات الادارية وايضا ضمان عدم السقوط والتكرار وتحقيق الشمول ومرونة الاضافة والحذف في مناطق العمل التعدادية دون إحداث إخلال في التقسيمات الادارية، وتتكون التقسيمات التعدادية من القطاع هو تقسيم تعدادي لمنطقة عمل معاون وقد يتضمن القطاع في الريف مديرية بأكملها أو أكثر من مديرية أو جزءا من مديرية أما في الحضر فقد يتضمن مدينة مع ريفها أو جزءا من مدينة كما قد يجمع بين الحضر والريف ويشمل القطاع عددا من الاقسام التي لها حدود واضحة تفصلها عن بعضها البعض (٩ أقسام بالمتوسط) وأيضا القسم: وهو تقسيم تعدادي لمنطقة عمل المسجل والقسم جزء من قطاع وقد يكون القسم في الريف عزلة بكاملها أو أكثر أو جزءا من عزلة وفي الحضر قد يمثل القسم حارة أو أكثر أو جزءا منها أو مجموعة من الحارات ويتكون القسم من (٤-٥ مناطق عد بالمتوسط)

أما منطقة العد فهو تقسيم تعدادي لنطاق عمل عداد واحد ويتفاوت عدد الاسر في منطقة العد وتزيد أو تقل في حالات خاصة وفقا للطبيعة الجغرافية لمنطقة العد وقد تكون (منطقة العد) تجمعا سكنيا (بلوك) أو مجموعة من البلوكات في الحضر وفي الريف ستشمل منطقة العد إحدى الحالات: أولا جزء من قرية كبيرة (يتم تحديد معالمها من خلال بيان أرقام المباني المعمارية الواقعة في نطاق هذا الجزء من القرية، ثانيا قرية بكاملها مع أو بدون محلات، ثالثا عدة قرى مع أو بدون محلات ولايجوز أن تجمع منطقة العد الواحدة بين أماكن حضرية وأماكن ريفية في نفس الوقت كما لايجوز ان تكون مكوناتها واقعة في عزلتين كما يشترط فيها تقارب مكوناتها وتجاوز المسميات فيها بحيث لاتقع بينهما مسميات اخرى تابعة لمنطقة عد اخرى كما يراعي فيها سهولة الانتقال فيها بين المسميات إن امكن، أما التجمع السكاني (البلوك) فهو تقسيم تعدادي لمجموعة من المباني المتلاصقة او المتناثرة أو المتجاورة ويتكون البلوك من (١٥-٢٠) مبنى بالمتوسط في المناطق التي مبانيها متناثرة وبما يوازي (٤٥-٦٠) أسرة في المتوسط في المناطق التي تتالف من كتلة واحدة من المباني أي المناطق التي مبانيها متراصة بحيث لايتجاوز عدد الاسر في البلوك أكثر من حجم منطقة عد على أن يفصل بين كل بلك وآخر شوارع أو ممرات والكتلة تعني مجموعة من المباني المتجاورة والمتلاصقة التي لايفصلها عن بعضها ممر أو شارع أو أية معالم طبيعة أخرى.

اللجنة العليا للتعداد في رسالتها إلى المواطنين:

□ نأمل التعاون الكامل مع رجال التعداد وإعطاء المعلومات دون زيادة أو نقصان
□ البيانات لن تستخدم لغير الأغراض الاحصائية وعقوبات رادعة ضد من يخل بسريتها الفردية

□ التعداد يهدف إلى توفير قاعدة بيانات تمكن من رسم الخطط التنموية بشكل أفضل

أخي المواطن
أختي المواطنة:

ان تعاونك مع العاملين بالتعداد يمكن الدولة من تقديم خدماتها لك ولافراد اسرتك